مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2021
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

– وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة برازيليا بتاريخ 15 مارس 2019، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ : 28 / شعبان / 1442هـ
الموافق: 11 / أبريل / 2021م

اتفاقية
بشأن
المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية البرازيل الاتحادية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية البرازيل الاتحادية (ويُشار إليهما في ما يلي بـ " **الطرفين**")
استرشادا بعلاقات الصداقة بين الطرفين.

رغبة منهما في تعزيز التعاون بين الطرفين واعترافاً بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لتحسين فعالية التحقيق ومقاضاة عن الجرائم،

وفقاً للقوانين النافذة للطرفين المعنيين،

اتفقا على الآتي:-

المادة ١
نطاق المساعدة

١. على الطرفين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقوانينهما الوطنية منح كل للآخر المساعدة في المسائل الجنائية فيما يتعلق بالتحقيق، المقاضاة والاجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية.
٢. تشتمل المساعدة على: -
أ- تبليغ المستندات
ب- أخذ الأدلة أو الإفادة من اشخاص، بما في ذلك الشهود، الضحايا، المتهمين، المدعى عليهم في اجراءات جنائية، الخبراء
ج-تقديم مستندات وسجلات ومواد أدلة
د- تحديد مكان وهوية أشخاص أو مواد
ه- نقل اشخاص موقوفين للإدلاء بالشهادة او مساعدة في التحقيقات

و- تنفيذ طلبات تفتيش وضبط
ز- تدابير لتحديد وتقييد ومصادرة عائدات وأدوات جريمة
ح- إعادة الممتلكات وتقاسمها
ط-تنفيذ عقوبات مالية، أوامر استرداد وتعويض
ي-أي نوع اخر من التعاون بما لا يتعارض مع القوانين الوطنية للطرف المطلوب اليه ضمن نطاق هذه الاتفاقية.

المـادة ٢

تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيتين المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة ٣

عدم التطبيق

١. لا تطبق هذه الاتفاقية على:-

أ- القبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه

ب- تنفيذ أحكام جنائية لدى الطرف المطلوب إليه وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه

ج-نقل الأشخاص الموقوفين لتنفيذ محكومياتهم

د. نقل الإجراءات في مسائل جنائية.

٢. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف القيام بممارسة أي اختصاص وأداء مهام في أراضي الطرف الآخر تكون مختصة بها حصريا سلطات ذلك الطرف وفقا لقانونه الوطني.

المادة ٤

السلطة المركزية

١- السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.

٢- السلطة المركزية لجمهورية لبرازيل الاتحادية هي وزارة العدل والأمن القومي.

٣- في حال تغيير أي طرف لسطته المركزية، فعليه إخطار خطياً الطرف الآخر بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

٤- تتشاور السلطات المركزية فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية سواءً كان ذلك على نحوٍ عام أو حالة خاصة. يجوز السلطات المركزية أيضا الموافقة على تلك التدابير العملية إذا كانت ضرورية لتسهيل تطبيق هذه الاتفاقية. يتضمن ذلك تبادل معلومات متعلقة بتنفيذ القوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيتين بشأن موضوع هذه الاتفاقية.

المـادة ٥

الطلبات

١. تكون طلبات المساعدة رسمية وخطية وترسل عبر القنوات الدبلوماسية. في الحالات العاجلة يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه قبول الطلب عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني، وفي هذه الحالة يجب أن تؤكد خلال ثلاثون (٣٠) يوما بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.

٢. تشتمل طلبات المساعدة على:-

أ- اسم السلطة المختصة التي تجري التحقيق أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالطلب وفقا للقانون الوطني للطرف الطالب.

ب- الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة.

ج- بيان بطبيعة المسألة الجنائية وحالتها الراهنة وبيان بعرض موجز للوقائع ذات الصلة والقانون بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب.

د- بيان بالأدلة، معلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.

ه- أسباب وتفاصيل أي إجراء خاص أو مطلب يود الطرف الطالب في إتباعه.

و- تحديد أي إطار زمني يجوز ان يكون مهما للوفاء بالطلب.

ز- أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها.

ح- معلومات أخرى أو اجراءات مطلوبة وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو أنه قد يكون ضرورياً للتنفيذ المناسب للطلب.

٣. يجوز أن تتضمن طلبات المساعدة أيضاً -إلى المدى الضروري- على المعلومات الآتية:

أ- هوية وجنسية ومكان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية.

ب- هوية ومكان أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه.

ج- هوية ومكان الشخص المراد تبليغه وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية والطريقة المراد تبليغ الإجراء بها.

د- معلومات حول هوية ومكان وجود الشخص المراد تحديد مكانه.

ه- بيان بالطريقة المراد أخذ أي شهادة بها أو إفادة وتدوينها.

و- قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشاهد.

ز- بيان بالمستندات، المحاضر أو مواد أدلة تقدم بالإضافة إلى بيان بالشخص المناسب للطلب إليه لتقديمها، وإلى المدى الذي لم ينص على غير ذلك، والشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثيقها.

ح- بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادة مطلوبة على اليمين.

ط- بيان بالممتلكات والموجودات أو شيء يتعلق بالطلب، بما في ذلك مكانها.

ي- أي أمر من محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنطاق ذلك الأمر.

٤. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية بموافقة الطرفين وتوقع رسمياً وتختم بواسطة السلطات المختصة ووفقا للقانون الوطني للطرف الطالب، دون طلب لأي نوع من التصديق أو التوثيق.

٥. لغرض هذه الاتفاقية، للسلطات المختصة تقديم طلب مساعدة متبادلة في المسائل القانونية، وفقا لقانون الطرف الطالب. للسلطات المختصة تنفيذ الطلب وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه.

المادة ٦

معلومات إضافية

على الطرف الطالب تقديم معلومات اضافية للطرف المطلوب إليه إذا اعتبر هذا الطرف ان المعلومات المقدمة غير كافية للوفاء بالطلب.

المـادة ٧

رفض المساعدة

١. ترفض المساعدة إذا:

أ- كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.

ب- تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري فقط.

ج- تعلق الطلب بمقاضاة شخص على جريمة دين بشأنها نهائياً، برئ، صدر عفو عنه أو قضى مدة العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.

د- كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب تقديم المساعدة قد قدم بغرض تحقيق، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانته، جنسيته أو معتقداته السياسية أو أن طلب المساعدة سيتضرر منه ذلك الشخص لأي من تلك الأسباب،

ه- تعلق الطلب بجريمة يعتبرها الطرف المطلوب اليه كجريمة ذات طبيعة سياسية،

٢. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا:-

أ-كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما لتشكيل جريمة تتعلق بالطلب لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.

ب- كان تقديم المساعدة يضر أو من المحتمل أن يضر بسلامة أي شخص سواء أكان ذلك الشخص داخل أو خارج أراضي الطرف المطلوب إليه.

ج- تعلق الطلب بجريمة موضوع تحقيق أو إجراء أو أن حكما نهائيا قد صدر بشأن تلك الجريمة لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.

د- كان تنفيذ الطلب يتعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.

٣. لا يجوز رفض الطلب فقط بسبب سرية المصارف والمؤسسات المالية المماثلة أو أن الجريمة تُعتبر متصلة بمسائل مالية.

٤. قبل رفض الطلب على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة ستمنح مراعاة لشروط معينة.

٥. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة بالأحوال والشروط المطلوبة بموجب البند ٤ من هذه المادة فعليه التقيد بتلك الأحوال والشروط.

٦. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بأسباب الرفض.

المـادة ٨

تنفيذ الطلبات

١. تنفذ طلبات المساعدة بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه من غير إبطاء وفقاً لقانون ذلك الطرف وإلى المدى الذي يسمح به ذلك القانون وعلى النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.

٢. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بظروف تكون معلومة لدى الطرف المطلوب إليه والتي من المحتمل ان تسبب تأخيراً جديًاً في تنفيذ الطلب.

٣. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن التنفيذ الفوري التعارض مع اجراءات جنائية جارية في اراضي الطرف المطلوب إليه. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم المستندات إذا كانت تلك المستندات ضرورية للتبليغ عن إجراءات جنائية أو مدنية لذلك الطرف. في تلك الحالة على الطرف المطلوب إليه - بناء على طلب - موافاة الطرف الطالب بنسخ مصدقة عن تلك المستندات.

٤. يجوز للطرف المطلوب اليه السماح للأشخاص المحددين في طلب المساعدة القانونية حضور تنفيذها بشرط ان لا يتعارض مع قانونه الوطني. لهذه الغاية على الطرف المطلوب اليه من غير ابطاء إخطار الطرف الطالب بتاريخ ومكان تنفيذ طلب المساعدة. يجوز للأشخاص المسموح لهم الطلب من السلطة المختصة للطرف المطلوب اليه إمكانية تقديم اسئلة محددة متعلقة بإجراءات المساعدة.

٥. قبل تأجيل تنفيذ الطلب على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لشروط معينة.

٦. إذا أجل الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب التأجيل – من غير إبطاء -.

المـادة ٩
إعادة المواد للطرف المطلوب إليه

على الطرف الطالب إعادة المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية إذا كان ليس هناك حاجة إليها للمسألة الجنائية المتعلقة بالطلب إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المـادة ١٠
السرية وقيود الاستخدام

١. على الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية طلب المساعدة، محتويات الطلب والمستندات الداعمة وأي إجراء اتخذ بموجبه. إذا لم يكن في مقدور الطرف المطلوب إليه التقيد بمطلب السرية المطلوب من الطرف الطالب، على الطرف المطلوب اليه التشاور مع الطرف الطالب قبل تنفيذ الطلب.

٢. على الطرف الطالب بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية المعلومات والأدلة المقدمة من الطرف المطلوب إليه باستثناء إلى المدى الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الأدلة والمعلومات في مسائل جنائية تتعلق بالطلب وغير ذلك بما يفوضه الطرف المطلوب إليه.

٣. على الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه لضمان حفظ معلومات أو أدلة ضد الفقدان، الدخول غير المسموح به، التعديل، الكشف أو سوء استخدام.
٤. على الطرف الطالب تقديم ضمانات بعدم استخدام المعلومات أو ادلة متحصلة أو أي شيء ناشئ عنها لأي أغراض غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المـادة ١١
تقديم مستندات متاحة علانية ومحاضر أخرى

١. على الطرف المطلوب إليه، وبناء على طلب – تزويد الطرف الطالب بنسخ عن مستندات أو سجلات متاحة علانية.
٢. يجوز للطرف المطلوب إليه تقديم نسخ عن أي مستند آخر أو سجل تحت ذات الشروط التي يجوز تقديم ذلك المستند أو السجل لسلطتها الخاصة بإنفاذ القانون وسلطاتها القضائية.

المـادة ١٢
تبليغ المستندات

١. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ طلبات تبليغ المستندات في ما يتعلق بمسألة جنائية.
٢. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بحضور شخص كشاهد، ضحية، متهم، مدعى عليه في اجراءات جنائية او خبير لدى الطرف الطالب بوقت مناسب قبل الموعد المحدد للحضور.
٣. على الطرف المطلوب إليه أن يقدم للطرف الطالب ما يثبت تبليغ المستندات.إذا تعذر تنفيذ التبليغ فيجب إخطار الطرف الطالب بالأسباب.
٤. لا يتعرض الشخص الذي لم يتمكن من التقيد بطلب التبليغ لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقاً لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المـادة ١٣
أخذ الأدلة أو إفادات من أشخاص

١. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه، وبناء على طلب، أخذ الشهادة، أو الحصول على إفادة أشخاص أو الطلب إليهم تقديم مواد أدلة لنقلها إلى الطرف الطالب.
٢. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه السماح بحضور الأشخاص كما هو محدد في الطلب خلال تنفيذه وكذلك يجوز السماح لأولئك الأشخاص وممثليهم القانونيين استجواب الشخص الذي تؤخذ شهادته أو أدلته. وفي حالة عدم السماح بالاستجواب مباشرة يسمح لهؤلاء الأشخاص بتقديم أسئلة خطية.

٣. إذا أدعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه بحقٍ أو التزام يخوله رفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب - تقديم شهادة إلى الطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق، وفي حالة غياب أدلة تفيد العكس تعد الشهادة دليلاً كافياً على ما تضمنته.

٤. لأغراض هذه المادة يشمل أخذ الأدلة تقديم مستندات أو مواد أخرى.

المـادة ١٤

إجراء ترتيبات لأشخاص الموقوفين لتقديم أدلة أو مساعدة

١. يجوز نقل مؤقتا الشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب لتقديم الأدلة أو المساعدة في الإجراءات الجنائية لدى ذلك الطرف.

٢. على الطرف المطلوب إليه نقل شخص موقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:

أ- وافق الشخص على النقل بإرادته.

ب- وافق الطرف الطالب التقيد بأي شروط حددها الطرف المطلوب إليه تتعلق بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سينقل.

٣. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول غير مطلوب توقيفه، فيتم الإفراج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب بموجب طلب يلتمس حضور ذلك الشخص.

٤. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (٣٠) يوما من تاريخ وجود الشخص المذكور لدى الطرف الطالب أو لأي مدة أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفان.

٥. تحسب لشخص موقوف تم نقله مدة العقوبة التي قضاها موقوفا لدى الطرف الطالب من العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.

٦. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو مساعدة في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك بموجب قانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المـادة ١٥
وجود أشخاص آخرين لتقديم أدلة أو مساعدة

١. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه بدعوة شخص غير الشخص الذي تنطبق عليه المادة ١٤ من هذه الاتفاقية في تقديم أدلة أو مساعدة لدى الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب بالقيام بترتيبات مناسبة لسلامة ذلك الشخص.
٢. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بإجابة ذلك الشخص، إذا وافق الشخص فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لتسهيل الطلب.
٣. لا يتعرض الشخص الذي لا يوافق على إعطاء أدلة أو تقديم مساعدة وفقا لهذه المادة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقاً لقانون الطرفين.

المـادة ١٦
مبدأ التخصيص

١. مراعاة للبند ٢ من هذه المادة، عندما يكون شخص لدى الطرف الطالب وفقاً لطلب قدم بموجب المادتين ١٤ و١٥ من هذه الاتفاقية:
أ- لا يوقف الشخص، يُقاضى أو تقيد حريته الشخصية لدى الطرف الطالب عن أي جريمة سابقة لمغادرته الطرف المطلوب إليه.
ب- لا يخضع الشخص لإجراءات مدنية إذا لم يكن سيخضع لها لو كان موجودا لدى الطرف الطالب.
ج- لا يلزم الشخص دون موافقته تقديم أدلة في أي إجراءات جنائية أو يساعد في أي تحقيق جنائي غير المسألة الجنائية المتعلق بها الطلب.
٢.يتوقف تطبيق البند ١ إذا كان ذلك الشخص حرا ولم يغادر أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثون (٣٠) يوماً بعد أن يخطر رسميا أن وجوده غير لازم أو غادر ثم عاد.
٣. لا يكون الشخص الذي يوافق على إعطاء أدلة بموجب المادة ١٤ أو ١٥ من هذه الاتفاقية عرضة لمقاضاة تقوم على إفادته باستثناء شهادة الزور أو انتهاك حرمة المحكمة.

المـادة ١٧
النقل بالعبور لأشخاص موقوفين

١. يجوز لطرف، بموجب قوانينه الوطنية الإذن بالنقل بالعبور عبر اراضيه لشخص موقوف مطلوب حضوره من قبل الطرف الأخر.
٢. للطرف الذي يتم النقل بالعبور خلاله مع مراعاة قوانينه الوطنية السلطة والالتزام باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية للإبقاء على الشخص موقوفاً خلال النقل بالعبور.

المـادة ١٨

التفتيش والضبط

١. على الطرف المطلوب إليه والى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
٢. على الطرف المطلوب إليه تقديم معلومات للطرف الطالب متعلقة بنتيجة أي تفتيش ومكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمواد المضبوطة.
٣. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه في ما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.

المـادة ١٩

عائدات وأدوات الجرائم

١. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات وأدوات الجرائم موجودة ضمن اختصاصه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديم الطلب على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب إليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن تلك العائدات وأدوات الجرائم يجوز أن تكون موجودة ضمن اختصاصه.
٢. أنه وبموجب البند ١ من هذه المادة إذا وجدت عائدات وأدوات جريمة مشتبه بها فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه لمنع أي تعامل أو نقل أو التصرف في العائدات المشتبه بها أو أدوات جرائم انتظارا للفصل النهائي في ما يتعلق بتلك العائدات بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب
٣. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ الأمر النهائي بتجريد أو مصادرة عائدات وأدوات الجرائم الصادرة عن محكمة لدى الطرف الطالب.
٤. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية او الضحايا المتعرف إليهم، بموجب قانون الطرف المطلوب إليه. في حالة وجود ادعاء من الغير او الضحايا المتعرف إليهم، فعلى الطرف المطلوب إليه الاحتفاظ بعائدات وأدوات الجرائم إلى حين صدور قرار نهائي من محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
٥. على الطرف المطلوب إليه إعادة عائدات أو أدوات الجرائم المشار إليها في البند ٣ من هذه المادة أو قيمة العائدات والأدوات إلى الطرف الطالب، إلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة.

المـادة ٢٠
إعادة الأموال العامة المختلسة

١- عند ضبط الطرف المطلوب اليه او مصادرة موجودات تشكل اموال عامة، سواءاً كانت قد غسلت واختلست من الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه إعادة الموجودات المضبوطة أو المصادرة إلى الطرف الطالب، خصم أي تكاليف معقولة تحققت.
٢- تتم الإعادة بمجرد صدور حكم نهائي لدى الطرف الطالب.

المادة ٢١
اقتسام الموجودات المصادرة أو ما يعادل قيمتها

١- في أية حالة يكون فيها أي طرف حائزاً على موجودات مصادرة وتبين للطرف القابض، أن تعاونا قد تم من الطرف الآخر، يجوز للطرف القابض وفق تقديره ووفقا للقانون الوطني اقتسام تلك الموجودات او ما يعادل قيمتها مع الطرف المتعاون.
٢- يقدم طلب اقتسام الموجودات خلال سنة واحدة من تاريخ الأمر النهائي بالمصادرة ما لم يتفق على غير ذلك بين الطرفين في حالات استثنائية.
٣- ما لم يتفق على غير ذلك، عند تحويل الطرف القابض أي مبلغ وفقا لهذه المادة، فلا يجوز أن يفرض على الطرف المتعاون أي شروط.

المـادة ٢٢

<u>التمثيل ونفقات</u>

١. ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لتمثيل الطرف الطالب في جميع الإجراءات الناشئة عن طلب المساعدة وغير ذلك تمثيل مصالح الطرف الطالب.
٢. يتحمل الطرف المطلوب إليه تحمل تكلفة الوفاء بطلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:
أ- نفقات سفر وإعاشة وأي مخصصات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقا لطلب بموجب المادة ١٤ أو١٥ من هذه الاتفاقية،
ب- مصاريف ونفقات الخبراء.
٣. في حال إذ ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان لتقرير الاحوال والشروط التي تقدم المساعدة في ضوئها.

المـادة ٢٣
<u>التوافق مع اتفاقيات أخرى</u>

لا تؤثر هذه الاتفاقية على اي التزامات قائمه بين الطرفين سواء اكان ذلك وفقا لاتفاقيات أخرى، ترتيبات، أو غير ذلك او تمنع الطرفين من تقديم مساعدة الى بعضهما البعض وفقا لاتفاقيات أخرى، ترتيب أو غير ذلك.

المادة ٢٤
تسوية المنازعـات

تحل أي منازعة تنشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالقنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المـادة ٢٥
التصديق و النفاذ و التعديلات والإنـهاء

١. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين ٣٠ بعد تاريخ استلام أخر اخطار خطي من اي طرف عبر القنوات الدبلوماسية بشأن اكتمال الاجراء الداخلي الضروري لسريانها.
٢. تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة غير محددة.
٣. تطبق هذه الاتفاقية على جميع طلبات المساعدة المقدمة بعد سريانها بغض النظر عن تاريخ ارتكاب الجريمة وعلى الطلبات العالقة المقدمة قبل سريانها.
٤. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين. وتتم التعديلات ببرتوكولات مستقلة تشكل جزء مكملا من هذه الاتفاقية. وتسري وفقا للبند ١ من هذه المادة.
٥. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بتقديم إخطار خطي مدته ستة أشهر للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية .
٦. في حال انهاء هذه الاتفاقية تظل مطبقة على الطلبات المقدمة قدمت خلال مدة سريانها الى حين اكتمال تلك الاجراءات.

حُررت من نسختين مطابقتين في مدينة برازيليا هذا اليوم الخامس عشر من شهر مارس سنة ٢٠١٩ باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية . في حال أي اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي .

ع/ دولة الإمارات العربية المتحدة

ع/ جمهورية البرازيل الاتحادية

Treaty

on

Mutual Legal Assistance in Criminal Matters

between

The United Arab Emirates

And

The Federative Republic of Brazil

The United Arab Emirates and the Federative Republic of Brazil, hereinafter referred to as "the Parties".

Guided by the friendly relations between the Parties,

Desiring to strengthen the cooperation between the Parties and recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Legal Assistance in Criminal Matters by improving the effectiveness of the investigation and prosecution of crimes,

HAVE AGREED as follows:

Article 1

Scope of assistance

1. The Parties shall provide, in accordance with the provisions of this Treaty and their national laws, mutual legal assistance in respect of investigations, prosecutions and proceedings related to criminal matters.

2. Assistance shall include:

a) service of documents

b) taking evidence or statements from persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts;

c) providing documents, records and articles of evidence;

d) locating and identifying persons or items;

e) transferring persons in custody to testify or assist in investigations;

f) executing requests for search and seizure;

g) measures to locate, restrain and forfeit the proceeds and instrumentalities of crime;

h) return of assets and assets sharing;

i) executing pecuniary sentences, restitution and compensatory orders; and

j) any other form of cooperation in so far as it is not contrary to the national laws of the Requested Party within the scope of this Treaty.

Article 2

Exchange of information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

Article 3

Non-Application

1. This Treaty shall not apply to:
   a. the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;
   b. the enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party, except to the extent permitted by the national law of the Requested Party;
   c. the transfer of persons in custody to serve sentences; and
   d. the transfer of proceedings in criminal matters.

2. Nothing in this Treaty entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

Article 4

Central Authority

1. The central authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.
2. The central authority for the Federative Republic of Brazil is the Ministry of Justice and National Security.

3. In case any Party changes its central authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

4. The central authorities shall consult concerning the operation of this Treaty either generally or in relation to a particular case. The central authorities may also agree on such practical measures as may be necessary to facilitate the operation of this Treaty. These may include the exchange of information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the subject matter of this Treaty.

Article 5

Requests

1. Requests for assistance shall be formally made in writing and sent through diplomatic channels. In urgent circumstances, the central authority of the Requested Party may accept the request by facsimile or e-mail, in this case it shall be confirmed within thirty (30) days by a formal request through diplomatic channels.

2. Requests for assistance shall include:

a. the name of the competent authority, according to the national law of the Requesting Party, conducting the investigation, or criminal proceedings to which the request relates;

b. the purpose of the request and the nature of the assistance sought;

c. a description of the nature of the criminal matter and its current status, and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including the maximum penalty for the offence to which the request relates;

d. a description of the evidence, information or other assistance sought;

e. the reasons for and details of any particular procedure or requirement that the Requesting Party suggests to be followed;

f. specification of time limit within which it may be important to fulfill the request;

g. any special requirements for confidentiality and the reasons for it; and

h. such other information or procedures required under the national law of the Requested Party or which are otherwise necessary for the proper execution of the request.

3. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:

a. the identity, nationality and location of the person or persons who are subject of the investigation or criminal proceedings;

b. the identity and location of any person from whom evidence is sought;

c. the identity and location of the person to be served, that person's relation to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;

d. information on the identity and whereabouts of a person to be located;

e. a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;

f. a list of questions to be asked of a witness;

g. a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a description of the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;

h. a statement as to whether sworn evidence or statements are required;

i. a description of the property, asset or article to which the request relates, including its location; and

j. any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the scope of that order.

4. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language, when agreed by the Parties, and shall be officially signed and stamped by the competent authorities, according to the national law of the Requesting Party, not being required any form of certification or authentication.

5. For the purpose of this Treaty, the competent authorities to make a request for mutual legal assistance are those defined as such by the national law of the Requesting Party. The competent authorities to execute the request are those defined as such by the national law of the Requested Party.

Article 6

Additional information

The Requesting Party shall provide additional information to the Requested Party when this Party considers that the information available is not sufficient to fulfill the request.

Article 7

Refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:
   a. the provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.
   b. the request relates to an offence only under military law;
   c. the request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, pardoned or has served the sentence imposed in the Requested Party;
   d. there are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made for the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, gender, religion, nationality or political opinions, or, that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;
   e. the request relates to an offence that is regarded by the Requested Party as an offence of a political nature.

2. The Requested Party may refuse assistance if:
   a. The act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates would not have constituted an offence, if it had taken place within the jurisdiction of the Requested Party;
   b. the provision of the assistance would be likely to prejudice the safety of any person, whether that person is within or outside the territory of the Requested Party;
   c. the request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or when a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the Requested Party under its own jurisdiction;
   d. the execution of the request would be contrary to the national law of the Requested Party.

3. Assistance may not be refused solely on the ground of bank secrecy and financial institution secrecy or when the offence is considered to involve fiscal matters.

4. Before refusing a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the terms and conditions required under paragraph 4 of this Article, it shall comply with such terms and conditions.

6. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the requesting Party of the grounds of refusal.

Article 8

Execution of requests

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the law of that Party and, to the extent that its law permits, in the manner requested by the Requesting Party.

2. The Requested Party shall promptly inform the requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

3. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal proceedings in the territory of the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are necessary to inform proceedings, either criminal or civil, in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of such documents.

4. Provided that it is not contrary to its national law, the Requested Party may authorize the persons specified in the request for legal assistance to be present to its execution. To this end, the Requested Party shall promptly inform the requesting Party on the date and place of execution of the request for assistance. The persons who have been authorized may request the competent authority of the Requested Party to consider the possibility to submit specific questions referred to the assistance procedures.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

Article 9

Return of items to the Requested Party

When required by the Requested Party, the Requesting Party shall return items provided under this Treaty when it is no longer needed for the criminal matter to which the request relates.

Article 10

Confidentiality and limitation on use

I. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential a request for assistance, the contents of the request and its supporting documentation, and any action taken pursuant to the request. If the Requested Party cannot comply with a requirement of confidentiality made by the Requesting Party, the Requested Party shall consult the Requesting Party before executing the request.

2. The Requesting Party shall use its best efforts to keep confidential the information and evidence provided by the Requested Party, except to the extent that the evidence and information is needed for the criminal proceedings to which the request relates and where otherwise authorized by the Requested Party.

3. The Requesting Party shall use its best efforts to ensure that the information or evidence is protected against loss, unauthorized access, modification, disclosure or misuse.

4. The requesting Party shall provide assurances that it will not use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in the request without the prior consent of the Requested Party.

Article 11
Provision of publicly available documents and other records

1. The Requested Party shall, upon request, provide the Requesting Party with copies of publicly available documents or records.
2. The Requested State may provide copies of any other document or record under the same conditions as such document or record may be provided to its own law enforcement and judicial authorities.

Article 12
Service of documents

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal proceeding.
2. A request for service of summons requiring the appearance of a person as a witness, victim, accused person, defendant in criminal proceedings or expert in the requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.
3. The Requested Party shall forward to the Requesting Party proof of service of the documents. If service cannot be effected, the Requesting Party shall be informed about the reasons.
4. A person who fails to comply with any process served on them shall not thereby be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 13
Taking of evidence or statements from persons

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits and upon request, take testimony, or otherwise obtain statements of persons or require them to produce items of evidence for transmission to the Requesting Party.
2. The Requested Party shall, to the extent its law permits, allow the presence of such persons as are specified in the request during the execution of request, and may also allow such persons and their legal representatives to question the person whose testimony or evidence is being taken. In the event that such direct

questioning is not permitted, such persons shall be allowed to submit written questions.

3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a certificate to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the certificate shall be sufficient evidence of its content.

4. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.

Article 14

Making arrangements for persons in custody to give evidence or assistance

1. A person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting Party, be temporarily transferred to that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.
2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:
   a. the person freely consents to the transfer; and
   b. the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred.
3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.
4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the said person's presence in the Requesting Party or any other period of time as may be agreed on by the Parties.
5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.
6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not be liable to any penalty or

coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 15

Availability of other persons to give evidence or assistance

1. The Requesting Party may request the assistance of the Requested Party in inviting a person, not being a person to whom Article 14 of this Treaty applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake satisfactory arrangements for the safety of such person.

2 The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of their response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary measures to facilitate the request.

3 A person who does not consent to give evidence or to provide assistance under this Article shall not be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Parties.

Article 16

Rule of specialty

1. Subject to paragraph 2 of this article, where a person is in the Requesting Party pursuant to a request made under Articles 14 and 15 of this Treaty:

   a. the person shall not be detained, prosecuted or restricted in their personal liberty in the Requesting Party for any criminal offence which preceded their departure from the Requested Party;

   b. the person shall not be subject to civil proceedings to which the person could not be subjected if they were not in the Requesting Party; and

   c. the person shall not, without their consent, be required to give evidence in any criminal proceedings or to assist in any criminal investigation other than the criminal proceeding to which the request relates.

2. Paragraph 1 of this Article ceases to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of thirty (30) days after they have been officially notified that their presence is no longer required or, having left, have returned.

3. A person who consents to give evidence pursuant to Articles 14 or 15 of this Treaty shall not be subject to prosecution based on their testimony, except for perjury or contempt of court.

Article 17

Transit of persons in custody

1. A Party may, subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other Party.

2. The Party where the transit takes place shall, subject to its national laws, have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.

Article 18

Search and seizure

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for search and seizure.

2. The Requested Party shall provide information to the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure and the subsequent custody of the assets seized.

3. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

Article 19

Proceeds and instrumentalities of crimes

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether any proceeds and instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its belief that such proceeds and instrumentalities of crimes may be located in the latter's jurisdiction.

2. Where, pursuant to paragraph 1 of this Article, suspected proceeds and instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its law to prevent any transfer, conversion, disposition or movement of property of those proceeds or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.

3. The Requested Party shall, to the extent its law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.

4. In the application of this Article, the rights of bona fide third parties or identifiable victims shall be respected under the law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party or an identifiable victim, the Requested Party shall retain the proceeds and instrumentalities of crimes until a final decision by a competent court in the Requesting Party.

5. The Requested Party shall return the proceeds and instrumentalities of crimes referred to in paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as they deem appropriate.

Article 20

Return of embezzled public funds

1. When the Requested Party seizes or confiscates assets that constitute public funds, whether or not these have been laundered, and which have been embezzled from the Requesting Party, the Requested Party shall return the seized or confiscated assets, less any reasonable costs of realisation, to the Requesting Party.

2. The return shall occur once a final judgement has been given in the Requesting Party.

Article 21

Sharing of confiscated assets or their equivalent funds

1. In any case in which a Party is in possession of confiscated assets, and it appears to the Holding Party that co-operation has been given by the other Party, the Holding Party may, at its discretion and in accordance with domestic law, share those assets or their equivalent funds with the Co-operating Party.

2. A request for asset sharing shall be made within one year from the date of entry of the final order of confiscation, unless otherwise agreed between the Parties in exceptional cases.

3. Unless otherwise mutually agreed, where the Holding Party transfers any sum pursuant to this Article it may not impose on the Co-operating Party any conditions

Article 22

Representation and expenses

1. Unless otherwise provided in this Treaty, the Requested Party shall make all necessary arrangements for the representation of the Requesting Party in all proceedings arising out of a request for assistance and shall otherwise represent the interests of the Requesting Party.
2 The Requested Party shall meet the cost of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:
   a. the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 14 or 15 of this Treaty;
   b. fees and expenses of experts.
3. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

Article 23

Compatibility with other treaties

This Treaty shall not affect any existing obligations between the Parties, whether pursuant to other treaties, arrangements, or otherwise, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other treaties, arrangement, or otherwise.

Article 24

Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 25
Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty shall enter into force on the thirtieth day after the receipt of the last written notification by either Party, through diplomatic channels, about the completion of the domestic procedure necessary to its entry into force.

2. This Treaty shall remain in force for an indefinite period.

3. This Treaty shall apply to all requests for mutual legal assistance submitted after its entry into force, regardless of the date the offence was committed, and to pending requests made before its entry into force.

4. This Treaty may be amended with the consent of the Parties. The amendments shall be made in separate protocols that become integral parts of this Treaty and shall enter into force in accordance with Paragraph 1 of this Article.

5. Either Party may terminate this Treaty at anytime, by giving a six months written notification to the other Party through diplomatic channels.

6. In case this Treaty is terminated, it shall remain applicable to requests initiated during the period of its validity, until the completion of such procedures.

DONE in duplicate at Brasilia on 15th of March, 2019, in Arabic, Portuguese and English languages, all three texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For
The United Arab Emirates

For
The Federative Republic of Brazil